



مرشح الدائرة الثانية اقام ندوة «المرأة الكويتية بين عدالة الدستور وتعسف القوانين»

الحمد: عمل حثيث لتنال المرأة الكويتية حقوقها غير منقوصة وكابوس الكويتية المتزوجة من أجنبي يجب أن ينتهي إلى غير رجعة



(محمد مندودي)



مرشح الدائرة الثانية م. أحمد الحمد خلال الندوة

رشيد النعم

تحت عنوان «المرأة الكويتية بين عدالة الدستور وتعسف القوانين»، عقد مرشح الدائرة الثانية م. أحمد الحمد أمس ندوة نسائية حضرها عدد كبير من سيدات الدائرة الثانية للاستماع إلى برنامج الحمد الانتخابي بشكل عام وبرنامجها بخصوص المرأة الكويتية بشكل خاص، بالإضافة إلى تبادل وجهات النظر والاستماع إلى مشكلات النساء الكويتيات وطرح الحلول والأكليات المدروسة لتتخلل المرأة الكويتية كامل حقوقها غير منقوصة، وذلك في مقره الانتخابي في منطقة المنصورية، حيث أدارت الندوة الإعلامية، وداة رمضان.

استهل الحمد الندوة بالتكبير على أن ما يطلق عليه حقوق المرأة الكويتية في الكويت هو مفهوم عام غير محدد المعالم وتمتد المتاجر به من قبل من يريد الوصول لينسأه فور وصوله أو قبل وصوله لقليل، مشيراً إلى أن ما حصلت عليه المرأة الكويتية ما

هو إلا قسور وفتات وثر للرجال في العيون لإيهام العالم خارج الكويت قبل داخلها بأن الحكومة قدمت للمرأة فرصها الدستورية والقانونية، مشيراً إلى أن ما حصل في صياغة الدستور الكويتي هو انتهاك صارخ وواضح للدستور الكويتي في مادته 29 والتي تنص على أن «الناس سواسية في الحقوق والواجبات، ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين»، مؤكداً على أنه سيعمل على تفعيل مواد الدستور بالنسبة للمرأة الكويتية بشكل خاص وبالنسبة للواقع السياسي والاقتصادي بشكل عام.

وأشار الحمد إلى معاناة المرأة الكويتية بمختلف الشرائح من المتزوجات من غير كويتي والمطلقات والموظفات في القطاع العام والقطاع الخاص، منوهاً بدور المجتمع المدني في تقديم الآراء والمقترحات والحلول والمشاركة في تنفيذها، خاصة أن عقلية المجتمع المدني تختلف اختلافاً جذرياً عن العقلية الحكومية من حيث التنوع والابتكار والتحرر



مرشح الدائرة الثانية م. أحمد الحمد

من القبول الرسمية وبعد النظر وتعدد الحلول. وأكد الحمد بأن كابوس المرأة الكويتية المتزوجة من أجنبي بخصوص مستقبل أبنائها، وتواجه بسببه الكثير من الصعوبات والعبوات الناتجة عن التفرقة يجب أن ينتهي إلى غير رجعة، مشيراً إلى أنه ورغم مرور نحو 13 عاماً على اكتساب المرأة



ناخبات الدائرة الثانية يستمعن لحديث المرشح الحمد

الكويتية لكامل حقوقها السياسية، لكنها تعاني من صعوبة في منح جنسيتها لأبنائها في حال كانت متزوجة من غير مواطنها، ومشيراً إلى أن أعداد الكويتيات أجنبي بخصوص مستقبل أبنائها، وتواجه بسببه الكثير من الصعوبات والعبوات الناتجة عن التفرقة يجب أن ينتهي إلى غير رجعة، مشيراً إلى أنه ورغم مرور نحو 13 عاماً على اكتساب المرأة

الرغم من أن اللجنة التشريعية في مجلس الأمة انتهت من إقرار قانون يمنح الجنسية لأبناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتي في يناير 2017. وتناول الحمد مشكلة القرض الإسكاني، الذي تساوت فيه المرأة مع الرجل من حيث المبلغ المستحق، بعد أن كانت المرأة تحصل فقط على نصف ما يمنح للرجل، وهو يسري فقط على المطلقة والأرملة ولا يسري على المتزوجة من غير كويتي وهذا أيضاً مخالف للدستور و«ضد مبدأ المساواة».

كما استنكر الحمد ما يحصل بخصوص العقار الذي تشتره الأم المتزوجة من غير كويتي من مالها الخاص، ولا يجوز لأبنائها أن يتورثه وهذا أمر مخالف للقانون والدستور والشريعة أولاً ونحن نستغرب أيضاً التأخر في هذا الأمر علماً بأن اللجنة أقرت أيضاً تعديلاً قانونياً، يقر لأبناء الأم الكويتية المتزوجة من غير كويتي حق ورثة منزل والديه بعد وفاتها، بما يتسجم مع أحكام القانون، خلافاً للنص القانوني القائم حالياً.

وأكد الحمد أنه لا يوجد مستفيد من التعيين القانوني ضد المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي لأن المجتمع كله منضم، معتبراً بأن القانون متعسف في حق المرأة الكويتية ليس فقط لأنه يجرمها من منح الجنسية لأبنائها ولكن من ناحية اختارها لشريك حياتها، وأن مواد قانون الرعاية السكنية انطوت على تمييز منهي عنه بين المواطن الكويتي المتزوج من غير كويتي والمواطنة الكويتية المتزوجة من غير كويتي، فقضت الحق في الجنسية على المزايا العينية والتفدية المقررة لقانون الرعاية السكنية على الأول وأجازت له التقدم بطلب الحصول على البدائل السكنية المختلفة، بينما حرمت الأخيرة من الحصول على هذه الرعاية ولم تجز لها الإقامة من أي من هذه البدائل السكنية، وهو ما أن شأنه الإخلال بمبدأ المساواة وكافؤ الفرص ويمثل اعتداء على الحرية الشخصية وحق المرأة الكويتية في اختيار زوجها.

كما أشار الحمد إلى الفجوة بين المرأة والرجل في تقلد المناصب القيادية، حيث «لا تزيد نسبة النساء في مراكز القرار على 11,9٪، في حين أنهن يمثلن 64٪ من المقاعد الرئاسية، و59٪ من قوة العمل».

وتطرق الحمد إلى مشكلة إنشاء المواطنة «من غير محددى الجنسية» والذين يعينون بعقود العمل مقابل أجر فلا يتمتعون بإجازات ولا بإيام مرضية، «ويبلغ عدد هذه الفئة الكريمة المظلومة قرابة 96 ألف شخص، بحسب بيانات رسمية».

وبين الحمد أن قانون الجنسية الكويتي يتناقض مع العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الكويت، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية حقوق الطفل، مشيراً إلى أن الحكم الذي صدر عن المحكمة الدستورية و«قصر قانون الرعاية السكنية وقصرها

على الرجال باعتباره القوام هو فصل جديد من رفض الدولة منح المرأة كل حقوقها الأساسية وعلى رأسها الحق في السكن والحق في تمييز جنسيتها إلى أبنائها في حال زواجها من غير كويتي. وأكد الحمد أن الحلوة الترقيعية وبالقطارة والمسة مفضوحة وغير مقفلة وليست مبررة ومنها ملاماً مبادرة تمكن المرأة وهي مبادرة رفضتها نساء الكويت لأنها تعتبر بديلاً عن المساواة بين الرجل والمرأة حيث طالبت النساء الكويتيات بالمساواة بين الرجل والمرأة وليس التمكين كما يريد بعض نواب المجلس رافضات تمهيش المرأة الكويتية. وفي ختام الندوة، تقدم الحمد بالشكر والتقدير لكل نساء الكويت بشكل عام والنساء الكويتيات بشكل خاص، راجياً من الله سبحانه وتعالى أن يقدم لهن أقصى ما يمكن تقديمه لأنهن قدمن للكويت أقصى ما يمكن تقديمه وضحن بدمائهن وقتتهن وصحتهن وأموالهن فداء للكويت وأهل الكويت.

المستجوبان: نقدم استجوابنا تصويماً لأداء وزير التجارة وانطلاقاً من مسؤوليتنا التي حملتنا إياها إرادة الأمة

السيبي والحجرف يستجوبان الروضان في 5 محاور

قدم النائبان مبارك الحجرف والحميدي السبيعي أمس استجواباً لوزير التجارة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان من 5 محاور جاء نصه كالتالي: السيد رئيس مجلس الأمة المحترم

تحتية طيبة وبعد..... استناداً لأحكام المادة 100 المرفق إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد ناصر عبدالله الروضان، متضمناً الموضوعات والوقائع وفق المحاور التالية:

1- التحدى على القانون والمال العام وارتكاب التجاوزات الإدارية والمالية وعدم الدور الرقابي في وزارة التجارة.

2- الإخلال بحقوق الموظفين ومحاربة الكفاءات الوطنية وانتشار التسوية في جميع الهيئات التابعة لإشراف الوزير المستجوب، والتجاوزات الإدارية والمالية والتعدي على المال العام في الهيئة العامة للصناعة.

3- التجاوزات الإدارية والمالية في اعمل المال العام الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4- اهدار المال العام بعدم استكمال الاجراءات الرقابية والمالية لتعليمات ديوان المحاسبة وعدم التعاون مع الديوان وتضليله واخفاء البيانات والمستندات اللازمة عنه، وعدم تحصيل الديون المستحقة للدولة لدى الغير بما اضر المال العام مخالفة قواعد اعداد الميزانية والانحراف في التقديرات.

مع خاص الشكر، مقدمو الاستجواب مبارك هيف الحجرف، الحميدي السبيعي

استجواب موجه الى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات بصفتة يقول الله عز وجل في محكم كتابه الكريم: «أريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب».

رغبة في تحقيق الاصلاح انطلاقاً من المسؤوليات والامانة التي حملتنا ايها ارادة الامة، وحرصاً على الصالح العام، وتصويباً لأداء وزير التجارة والصناعة الذي تولى حقيبة الوزارة بموجب البرسم القديم 2016/316 الصادر بتاريخ 12/10/2016 تقدم هذا الاستجواب مع كل الاحترام والتقدير لشخص الوزير، الا ان تحقيق الاصلاح كبير من شأنه.

لقد تم تنييه الوزير المستجوب لكثير من الملاحظات والتجاوزات والخالفات في وزارة التجارة والهيئات التابعة له ومن ثم تدرجتنا معه حتى وصلنا الى التلويح

بالاستجواب، ولكن مع الاسف تصادى وزير التجارة والصناعة في التجاوزات لكسب بعض اللوات دون ان يسعى للاصلاح. ان الشعور بخطر تلك التجاوزات لا يقف عند محاورها فهو امر بات مستقراً لدى الكثير من المواطنين ومن العاملين في وزارة التجارة وفي الهيئات التابعة للوزير الرافضين لتلاعب الوزير بمفردات الدولة وثرواتها واستمرار التجاوزات والتنفيع والانتهاك حرامه المال العام وهدر لحقوق المواطنين والموظفين في قطاعات الوزارة وميلاتها ومع ذلك حرصنا على التدرج في المساءلة وقدمنا الاسئلة وفق احكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الامة ولكن مع الاسف في هذه اللحظة كثير من الاجابات لم ترد الى الدنيا في صمت من ريب من الوزير في استهتار واضح تجاه الادوات الدستورية، ولكنك اسررت خلفاً لتتبع جهود وزارة التجارة والصناعة والهيئات والمؤسسات المستقلة والمحقة وسمعة الكويت، مما ولد الاحباط ليس بين المستثمرين وانما عامة المواطنين، ولم يستفد من ذلك الا التجاوزين على القانون وانك الشركات الوهمية وشركات النصب والاحتيال.

ولعل من أخطر تلك التجاوزات ما حدث من عمليات النصب والاحتيال التجاري في المعارض ومنها المعارض العقارية، وكان وزير التجارة والصناعة مغلوبة اليد عن ممارسة اي دور في ذلك، بما يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الأمر يتعدى التقصير الوظيفي الى التواطؤ المتعمد من قبل بعض القبايين دون رقابة على اياهم من قبل الوزير الا اذا كان على علم في جريمة أكبر في حق الوطن وحق المواطنين.

تسببت وزارة التجارة والصناعة بتقاعسها وتخاذلها عن مباشرة اعمالها عند تنظيم المعارض العقارية في اضعاء حقوق المواطنين واموالهم الذين قاموا بشراء قسائم عقارات لم يستطيعوا تسجيلها ونقل ملكيتها نظراً لتلاعب بعض الشركات المعارضة بملكية الأراضي والقسائم المطروحة وثبت أنها محملة بالتزامات مالية لصالح الدولة او موهوبة للدولة والبنك و حتى غير ملوكة للشركة المسوقة، وبهذا تضحي وزارة التجارة والصناعة مسؤولة بتسوية قانونية عن اهدار اموال هؤلاء المواطنين والمشاركة في عملية

النصب العقاري الذي تعرضوا لها تحت رعاية الوزارة، خاصة ان المواطنين قاموا بالشراء بعد التأكد من اهل هذه المعارض العقارية تحت رعاية وزارة التجارة والصناعة التي من المفترض انها محل ثقة للمواطنين جميعاً خاصة في افتتاح هذه المعارض تم برعاية وارشاف ورقابة وزير التجارة والصناعة مما اضفى اماناً مزموعاً امام المواطنين وحطم على المزعوم دون تخوف من عمليات نصب وخلافه.

لم تقم بواجبها بالتحقق من ملكية بعض الشركات المشاركة في المعارض للعقارات الاراضي المعروضة للبيع ولم تقم بمراجعة التسجيل العقاري بوزارة العدل بشأن الأراضي والعقارات التي سيتم طرحها في هذه المعارض العقارية للتحقق من خلو هذه الاراضي والمقارنات من الرهن او الحجز من قبل آخرين تمنع تسجيلها باسم المشتريين الجدد، كما لم تقم بمراجعة البلدية للتحقق من خلو هذه الاراضي والمقارنات من ثمة مخالفات تعيق تسجيلها باسم المشتريين الجدد، ولم تقم بمراجعة وزارة المالية للتأكد من خلو الشرايع المعروضة للبيع من ثمة ديون او رسوم للدولة او الاخرين خاصة ون بعض الشركات المشاركة في هذه المعارض مدينة للدولة.

لم تقم الوزارة بدورها المنوط في الزام الشركات في المعارض التسويقية العقارية ووضعت المخططات المتعمدة من البلدية في مكان بارز اثناء فترة العرض مما استحال على المشتريين الجدد تسجيلها باسم المشتريين الجدد، كما لم تقم بمراجعة البلدية للتحقق من هذه المخالفات.

ان مجلس الوزراء قام باصدار قرار تم التأكيد عليه في برنامج الاصلاح الحكومي الذي اقر في 2016 بالتزام الوزارة والجهات الحكومية بالهيكل التنظيمي للجهة وبحال التغيير يجب اخذ موافقة مجلس الخدمة المدنية الا ان وزير التجارة لم يلتزم في هذا القرار واضر على مخالفاته.

ان المواطن ليزال يعاني من ارتفاع الاسعار، ولا تزال وزارة التجارة والصناعة متخاذلة عن الاعتراف بالمشكلة متخاذلة عن القيام بما هو مطلوب للحد من ارتفاع الاسعار، وذهبت كل التصريحات التي لا نسمعها عن السعي لضبط الاسعار وخفضها ادراج الرياح، فهي تصريحات لم تكن الا لاستيعاب السخط الشعبي خلال شهر رمضان دون نتائج تذكر. وما يتخلل لهيئة عن غش وعدم شفافية فالقانون رقم 1995/2 المزمع وزارة التجارة والصناعة بالاشراف

والرقابة على جميع اساليب البيع للأسعار المنخفضة وعلى عروض الجوائز المجانية (منها سحوبات البنوك) وجميع الاعلانات التجارية الخاصة بترجيع السلع والخدمات. ثانياً: الإخلال بحقوق الموظفين ومحاربة الكفاءات الوطنية وانتشار التسوية في جميع الهيئات التابعة لإشراف الوزير المستجوب تحت اشراف وزارة التجارة والصناعة تقاعست عن تشغيل وظائف الهيكل التنظيمي ورغم سابق الشرفاء والصناعة

ديوان المحاسبة 2016/2017 الا انها استمرت في تضادها على هذا النحو. كما تبين صراف آلاف المنتسرين على عدد من المهندسين دون وجود ما يدل على انتقالهم لمواقع العمل لوظائفهم وتحصيل المال العام اليه، ولم تتخذ الوزارة الاجراءات الكافية تجاه هذه السرقات والذي يعني طوائف فقيرة من الرهن والاعتمادات من قبل آخرين وتمنع التفتيش ومستمرة المشكلة منذ 2015 دون ان تعالجها الوزارة رغم سابق التحذير في تقرير ديوان

المحاسبة 2016/2017. انك خسرت الميزانية المالية جاءت على سبيل المثال وليس الحصر على جزء من تجاوزات مالية وإدارية جسيمة، وتعكس نهج القبايين في الوزارة في التناول داخل وخارج الكويت بغيها بما يشاء ودافع ثابته بمبالغ ضخمة. وتخصيص قسائم واستغلال مواقع لغبر المشروعة الصناعي وذلك بالمخالفة للتنظيم الصناعي وعدم القيام بواجباتها المقررة ما أدى الى التعدي على المال العام على مدى ومسمع منهم ويعلمهم.

وفي ظل حاجة البلاد الى الاستفادة من بعض المواقع لتوفير المسانحة الحكومية عبر المؤسسة العامة للرعاية السكنية نجد التأخر خلال مقارنة الحساب الختامي للعام 2017/2016 مع الحساب الختامي لكل من ميزانية 2015/2016 و2017/2016 حيث انخفضت نسبة الإيرادات الفعلية عن المتوقعة في الميزانية للعام 2017/2016 12,5٪ بعدما كانت في الحساب الختامي لميزانية 2016/2016 بنسبة 25,8٪ وفي ظل الحاجة الى تطوير الصناعات الوطنية وتشجيعها وخلق الاكتفاء الذاتي من تلك الصناعات نجد استمرار تدني نسب الانجاز للمشاريع الانمائية المتضمنة لبرنامج عمل الحكومة مخالفات مالية او تجاوزات ادارية واخطاء وظيفية وانما نحن بصدد جريمة فيها استيلاء على المال العام دون وجه وتكثرت اخريين من اموال بمبلغ 21 مليون دينار وفي مجال مستحقة لهيئة عن قيمة مياه التبريد المزودة للشركات النفطية والمبالغ المستحقة عن الاجارات

والمخالفات على القسائم الصناعية والتجارية والحرفية والخدمية، إذ ان التقاعس والإخلال بالواجبات الوظيفية في هذا الشأن فيه هدر للمال العام وتجاوز عليه وتنقيع للخير، وللأسف الشديد فان تلك التجاوزات في تزايد دون معالجة ودون ممارسة لوزير التجارة والصناعة لأي دور رقابة وتنفيذي أو دور في الحاسبة والمساءلة خاصة ان الوزير يرأس مجلس ادارة الهيئة العامة للصناعة وليس فقط مشرفاً عليها.

كما اثبتت البيانات والمكاتب المتبادلة بين ادرات الهيئة وقع الكثير من السرقات المتكررة في بعض المناطق الصناعية وهي منطقة الشعيبة الغربية ومنطقة امغرة الصناعية خلال الفترة الماضية، ولم تتخذ الوزارة الاجراءات الكافية تجاه هذه السرقات والذي يعني طوائف فقيرة من الرهن والاعتمادات من قبل آخرين وتمنع التفتيش ومستمرة المشكلة منذ 2015 دون ان تعالجها الوزارة رغم سابق التحذير في تقرير ديوان

المحاسبة 2016/2017. انك خسرت الميزانية المالية جاءت على سبيل المثال وليس الحصر على جزء من تجاوزات مالية وإدارية جسيمة، وتعكس نهج القبايين في الوزارة في التناول داخل وخارج الكويت بغيها بما يشاء ودافع ثابته بمبالغ ضخمة. وتخصيص قسائم واستغلال مواقع لغبر المشروعة الصناعي وذلك بالمخالفة للتنظيم الصناعي وعدم القيام بواجباتها المقررة ما أدى الى التعدي على المال العام على مدى ومسمع منهم ويعلمهم.

وفي ظل حاجة البلاد الى الاستفادة من بعض المواقع لتوفير المسانحة الحكومية عبر المؤسسة العامة للرعاية السكنية نجد التأخر خلال مقارنة الحساب الختامي للعام 2017/2016 مع الحساب الختامي لكل من ميزانية 2015/2016 و2017/2016 حيث انخفضت نسبة الإيرادات الفعلية عن المتوقعة في الميزانية للعام 2017/2016 12,5٪ بعدما كانت في الحساب الختامي لميزانية 2016/2016 بنسبة 25,8٪ وفي ظل الحاجة الى تطوير الصناعات الوطنية وتشجيعها وخلق الاكتفاء الذاتي من تلك الصناعات نجد استمرار تدني نسب الانجاز للمشاريع الانمائية المتضمنة لبرنامج عمل الحكومة مخالفات مالية او تجاوزات ادارية واخطاء وظيفية وانما نحن بصدد جريمة فيها استيلاء على المال العام دون وجه وتكثرت اخريين من اموال بمبلغ 21 مليون دينار وفي مجال مستحقة لهيئة عن قيمة مياه التبريد المزودة للشركات النفطية والمبالغ المستحقة عن الاجارات

يمكن السكوت عنه. ومثال ذلك التجاوز على المال العام صلحة مباردين معينين بالمخالفة للقانون بلغ مدى تكرار التعاقد السابق بالاعتبار مما ترتب عليه تجاوز مبلغ تمويل الصندوق النسبة المقررة قانوناً. كما ارتكب الصندوق اخلايا بواجباته الوظيفية وهدر المال العام ووضع المباردين تحت رحمة البنوك، بتعاقد الصندوق مع اربعة بنوك للاستفادة من خبراتها في مجال مستحقات التمويل وعمليات الائتمان وتحصيل الاقساط من العملاء تحت سمي عقود تحويل وتوريد ومتابعة تمويل المشروعات، ومنح ذلك الامر للبنك الحق في خصص اى مبالغ يتسوق له من اى حساب اى الفخوة للوزارة في اذرة المالية دون معالجة من المهندسين دون وجود ما يدل على انتقالهم لمواقع العمل لوظائفهم وتحصيل المال العام اليه، ولم تتخذ الوزارة الاجراءات الكافية تجاه هذه السرقات والذي يعني طوائف فقيرة من الرهن والاعتمادات من قبل آخرين وتمنع التفتيش ومستمرة المشكلة منذ 2015 دون ان تعالجها الوزارة رغم سابق التحذير في تقرير ديوان

المستحقة للدولة لدى الغير بما اضر المال العام مخالفة قواعد اعداد الميزانية والانحراف في التقديرات. بات واضحاً فشل الوزير المستجوب في تحقيق الإيرادات اللازمة لعدم وجود سياسة مالية في تقدير الميزانية والارتفاع باءه وزارة التجارة والصناعة ادى الى انخفاض الإيرادات المحصلة عن السنة المالية 2017/2018 في الوقت الذي تحتاج فيه الميزانية العامة للدولة تعزيز الإيرادات، كما ان الصروفات زادت عن المصلحة 2016/2017 بنسبة 37,7٪، لذلك كانت البيانات المالية للعام 2016/2016 أفضل حالا مما عليه في عهد الوزير المستجوب.

كما تبنت استغلال ميزانية 2016/2017 لتغطية مشروعات عن الميزانية 2015/2016 بالمخالفة لقانون اعداد الميزانية بكلفة 180 ألف دينار الامر الذي يظهر مصروفات الوزارة على غير حقيقتها.

تكررت التجاوزات المالية والمخالفات في وزارة التجارة والصناعة والهيئات والمؤسسات المحقة والمستقلة الخاضعة لأشراف الوزير للوجه الى الاستجواب ومنها الإرقابة والمخاطبة والجرذ والفروع تموين المواد الغذائية وتبين ان 22 قرعا فقط تم جردها من اصل 82 قرعا بنسبة 27٪ بالمخالفة لقانون تسجيل للمواد الغذائية وهي ذات المشكلة منذ 2015، فان الجريمة الأكبر ليس في ان تكشف مخالفات وتجاوزات في قطاع معين وانما ان يتكرر ذلك ويتصاعد والتجاوزون لأنهم لم يجدوا رادعاً ومراقباً

استجواب موجه الى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات بصفتة يقول الله عز وجل في محكم كتابه الكريم: «أريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب».

رغبة في تحقيق الاصلاح انطلاقاً من المسؤوليات والامانة التي حملتنا ايها ارادة الامة، وحرصاً على الصالح العام، وتصويباً لأداء وزير التجارة والصناعة الذي تولى حقيبة الوزارة بموجب البرسم القديم 2016/316 الصادر بتاريخ 12/10/2016 تقدم هذا الاستجواب مع كل الاحترام والتقدير لشخص الوزير، الا ان تحقيق الاصلاح كبير من شأنه.

لقد تم تنييه الوزير المستجوب لكثير من الملاحظات والتجاوزات والخالفات في وزارة التجارة والهيئات التابعة له ومن ثم تدرجتنا معه حتى وصلنا الى التلويح